

Distr.  
GENERAL

A/RES/54/193  
18 February 2000

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٤٨ من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/54/L.36)]

١٩٣/٥٤ - البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي

#### إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة، ولا سيما قرارها ٩٥/٥٣ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي،

وإذ تحيط علماً بقرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ولا سيما الفقرة ١١ منه التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى من المساعدة الدولية،

وقد نظرت في التقرير المقدم من الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(١)</sup> والتوصيات الواردة فيه، وإذ تلاحظ مع الارتياح المساهمة المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي أكد فيه المجلس أموراً من بينها الحاجة إلى إقامة الآليات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل، على أساس الأولوية لدعم هايتي،

وإذ تحيط علماً بالقرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة البلدان الأمريكية بشأن هذه المسألة، وإذ تشيد بمساهمة تلك المنظمة في البعثة المدنية الدولية في هايتي، وإذ تدعو تلك المنظمة إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة في هايتي،

وإذ تأخذ في اعتبارها توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المقدمين إلى مجلس الأمن عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي<sup>(٢)</sup> وفي تقريره المقدمين إلى الجمعية العامة عن البعثة المدنية الدولية في هايتي<sup>(٣)</sup> وعن بعثة تقييم الاحتياجات<sup>(٤)</sup>،

وإذ تسلّم بالجهود التي يبذلها الأمين العام، وممثلوه، ومنظمة البلدان الأمريكية وأمينها العام، وفريق أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي، ودعمهم المطرد وإسهامهم في التوظيف المستمر للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هايتي، وإذ تؤيد كل التأييد الجهود التي تبذلها بالفعل البعثة المدنية وبعثة الشرطة المدنية، وكذلك جهود الدول الأعضاء فرادى،

وإذ تشجعها الجهود التي يبذلها شعب وحكومة هايتي لتوظيف الديمقراطية وتحسين احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون،

وإذ تسلّم بأن شعب وحكومة هايتي يتحملان المسؤولية النهائية عن تعمير بلدهما، ولا سيما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية وصون بيئة آمنة ومستقرة، وإذ تحيط علما بخطة العمل التي وضعتها حكومة هايتي، ولا سيما بالنسبة لإقامة العدالة،

وإذ تحيط علما بالطلب المقدم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ من رئيس هايتي إلى الأمين العام<sup>(٥)</sup>،

١ - تؤكد رغبة الأمم المتحدة في مواصلة دعم هايتي في تنميتها الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما خلال الفترة القادمة البالغة الأهمية؛

٢ - تقرر، بناء على طلب رئيس هايتي، أن تنشئ البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي لتوظيف النتائج التي حققتها البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثات السابقة للأمم المتحدة؛

٣ - تقرر أيضا أن تبدأ الولاية الأولى للبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي بانتهاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، على أن تستمر حتى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، وأن تستمر ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى بداية البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي؛

---

(٢) S/1999/908 و S/1999/1184؛ وانظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الرابعة والخمسون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والمرجع نفسه، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٣) A/54/625.

(٤) A/54/629.

(٥) المرجع نفسه، التذييل.

٤ - تقرر كذلك أن يُنقل أفراد وممتلكات البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، حسب الاقتضاء؛

٥ - تقرر، وفقا لطلب حكومة هايتي، أن تكون للبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، طبقا لتوصيات الأمين العام، الولاية التالية:

(أ) دعم عملية إرساء الديمقراطية ومساعدة السلطات الهايتية في إقامة المؤسسات الديمقراطية؛

(ب) مساعدة السلطات الهايتية في إصلاح وتعزيز النظام القضائي الهايتي، بما في ذلك مؤسساتها الجنائية، وتعزيز مكتب أمين المظالم؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي لتأهيل الشرطة الوطنية الهايتية مهنيًا من خلال برنامج خاص للتدريب والمساعدة التقنية، ومساعدة الحكومة في تنسيق المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية لتنظيم انتخابات ديمقراطية، والتعاون مع حكومة هايتي في تنسيق المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف؛

٦ - تشدد على أهمية التنسيق والشفافية الكاملين، بما في ذلك فيما بين المساهمين المتعددي الأطراف والثنائيين، وتقرر، في هذا الصدد، أن تكون لممثل الأمين العام ورئيس البعثة سلطة شاملة على جميع أنشطة الأمم المتحدة في هايتي، وأن يعمل، حسب الاقتضاء، كجهة محورية لتنسيق أنشطة المجتمع الدولي وتيسير حوار المتواصل مع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الرئيسية في هايتي، وذلك بالاستعانة بلجنة ممثلي الجهات المساهمة بالشرطة والمانحين الدوليين وبالاتصال الوثيق مع حكومة هايتي؛

٧ - تقرر توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في القرار ١١/١٩٩٩، ومن ضمنها طلبه أن يتخذ الأمين العام الخطوات اللازمة، بالاتفاق مع حكومة هايتي، والاستفادة من وجود الأمم المتحدة في هايتي، لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل، على سبيل الأولوية، لدعم هايتي؛

٨ - توصي بأن يظل المنسق المقيم للأمم المتحدة نائبا لممثل الأمين العام، وأن تستمر الاستفادة من نظام المنسق المقيم، بما في ذلك إنجاز تقييم قطري مشترك، وأن تجرى التحضيرات لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل المساهمة في وضع برنامج إنمائي فعال تشارك فيه جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن ينسق مع حكومة هايتي والدول الأعضاء المهتمة بشأن طرائق الحصول على الدعم من المجتمع الدولي للعمليات الانتخابية الجارية في هايتي، وتطلب، في هذا الصدد، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل أعماله المتصلة بدعم العمليات الانتخابية الهايتية؛
- ١٠ - تأذن للأمين العام بأن يستخدم المبالغ المخصصة في الميزانية العادية للبعثة المدنية الدولية في هايتي، في إطار ولايتها الحالية، للأنشطة التي تضطلع بها البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي؛
- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لهذه البعثة، وتدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات تغطي التكاليف الإضافية لتنفيذ ولاية البعثة؛
- ١٢ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن البعثة إلى الجمعية العامة كل أربعة أشهر؛
- ١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".

الجلسة العامة ٨٤

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩